مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ص ص ١٧١-٢٠٥، (رجب ١٤٣٨هـ/مارس ٢٠١٧م)

أثر حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل في الحد من ممارسة إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان: الأردن)

ليث أكرم مفلح القضاة[١]، محمد محمود أحمد حميدات[٢]، يوسف علي خلف الهروط[٣]
١ كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن
٢ كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن
٣ كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن

ملخص البحث. تهدف هذه الدراسة، إلى اختبار أثر حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وذلك في قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥، ولتحقيق أهداف الدراسة، تمَّ اختيار عينة شملت (٥٩) شركة صناعية تمثل نسبة (٩٠٪) من حجم المجتمع الكلي، واعتمدت الدراسة على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح والتي تمَّ استخراجها من خلال نموذج جونز المعدل بالأداء.

وبعد اختبار فرضيات الدراسة إحصائياً، تمَّ التوصل إلى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر لحجم مكتب التدقيق في الحد من ممارسة إدارة الأرباح نظراً لوجود علاقة ارتباط عكسية بينهما، وعدم وجود علاقة مع فترة الاحتفاظ بالعميل، وتوصي الدراسة بضرورة العمل من قبل الجهات الرسمية في الأردن على تطوير قوانين وتعليمات أكثر تحفظاً وبما يتوافق مع متطلبات معايير التقرير المالي الدولية، للحد من ممارسة إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: حجم مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، المستحقات الاختيارية، إدارة الأرباح.

١. المقدمة:

تعتبر إدارة الشركة صاحبة المسؤولة عن اختيار السياسات والطرق المحاسبية المناسبة، وإعداد التقارير المالية التي يجب أن تحتوي على معلومات مفيدة تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة في الوقت المناسب. ولضمان إعداد هذه التقارير بجودة عالية لابدَّ من الاعتماد على معايير محاسبية وأنظمة وتعليمات تمتاز بالمرونة الكافية، من أجل رفع جودة المعلومات والأرقام المحاسبية التي تحتويها هذه التقارير، وإذا ما استغلت هذه المرونة وبصورة غير عادلة، خصوصاً المتعلقة باختيار السياسات وعمل التقديرات المحاسبية فإن ذلك سيؤدي إلى إعطاء الإدارة الفرصة في التأثير على النتائج المالية، وإظهار المستهدف منها والتي تتفق مع أهدافها ومصالحها الخاصة، وهذا ما أدى إلى ظهور ظاهرة إدارة الأرباح (Fields et al., 2001; Watts & Zimmerman, 1990).

وتعتبر إدارة الأرباح من الظواهر التي لاقت اهتماماً كبيراً سواءً على صعيد المنظمات المهنية أو الباحثين الأفراد في كثير من دول العالم المتقدمة والنامية، نظراً للأثر السلبي الذي تتركه هذه الظاهرة جراء ممارستها، فقد يصل أثرها إلى الضرر بجودة التقارير المالية بشكل عام، ويمكن أن يتعدى ذلك لتظهر التقارير المالية بصورة مضللة (Jaggi and Tsui, 2007). وللحد من الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح لابدَّ أن تتحمل الجهات ذات العلاقة مسؤوليتها الكاملة تجاه ذلك سواءً الجهات الرقابية الرسمية والحكومية منها والمستقلة أيضا والتي تتمثل بالمدقق الخارجي الذي أصبح مطالب من قبل الجهات المستفيدة من المعلومات المالية للقيام بدور فعّال للحد من ممارسة إدارة الأرباح. لكل ذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على العلاقة التي تربط بين أثر حجم مكتب مدقق الحسابات الخارجي وفترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح، للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الحكم على مقدرة التدقيق الخارجي في التصدي للظواهر السلبية التي تؤثر على جودة التقارير المالية كظاهرة إدارة الأرباح.

١,١ مشكلة الدراسة:

أصبحت إدارة الأرباح بممارساتها المختلفة من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة في الوقت الحاضر للتأثير على الأرقام المحاسبية وإظهارها بصورة تخدم مصالحها الشخصية (Jiraporn et al.,2008)، لذلك، دأبت العديد من الدراسات إلى البحث في هذه الظاهرة من عدة جوانب، تمثل إحداها بدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وجوانب مرتبطة بالشركة، مثل حوكمة الشركات وجودة التدقيق وهيكل ملكية الشركة، سعياً للمساعدة في اكتشاف هذه الظاهرة والحد من ممارستها. وتعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة، لكونها تقوم على دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وجوانب مهمة مرتبطة بمدقق الحسابات الخارجي (حجم مدقق الحسابات وفترة الاحتفاظ بالعميل) والمسؤول عن إعطاء رأي مهني محايد حول مدى عدالة التقارير المالية المسؤولة عن إعدادها إدارة الشركة.

ووفقا لذلك، يمكن صياغة السؤال الرئيس للدراسة على النحو التالي:

"هل توجد علاقة بين حجم مدقق الحسابات الخارجي وفترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"؟

وسيتم الإجابة على هذا السؤال من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية، والتي تمثل عناصر مشكلة الدراسة:

١- هل تمارس الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية إدارة الأرباح؟

٢- هل توجد علاقة بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح ؟

٣- هل توجد علاقة بين فترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح ؟

٢,١ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع غاية في الأهمية في الوقت الحاضر، وهو موضوع ممارسة إدارة الأرباح وعلاقتها بحجم مكتب التدقيق وفترة احتفاظه بالعميل.

ويمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

١- الأهمية النظرية (العلمية)، وتتلخص في إثراء الأدبيات السابقة في هذا الموضوع، وذلك من خلال التعرف على ما سبق طرحه في هذا المجال، ورصد أهم المستجدات في موضوع إدارة الأرباح ودور التدقيق الخارجي في الحد منها.

٢- الأهمية العملية (التطبيقية)، وتتلخص بالنقاط التالية:-

أ) تطبيق مؤشر مهم من المؤشرات المستخدمة لقياس المستحقات الاختيارية، وهو مؤشر جونز المعدّل بالأداء، والمطوّر من قبل دراسة (Kothari et al) في عام ٢٠٠٥، وذلك على قطاع هام من قطاعات الأعمال في الأردن، وهو قطاع الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية.

ب) إبراز أثر حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل في الحد من ممارسة إدارة الأرباح من خلال دراسة العلاقة بينهما في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

٣,١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

١- التطرق إلى ظاهرة إدارة الأرباح من ناحية نظرية وعملية، ومعرفة المقاييس المستخدمة لقياسها، واكتشافها، وعلاقتها بجوانب أخرى تخص الشركة أو المدقق الداخلي والخارجي، وذلك من خلال الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

٢- قياس مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركة المساهمة العامة الأردنية الصناعية.

٣- دراسة العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح .

٤- دراسة العلاقة بين فترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح.

٢. الإطار النظري

١,٢ تعريف وقياس إدارة الأرباح:

١,١,٢ تعريف إدارة الأرباح:

يعتبر تعريف (Schipper, 1989) من أهم التعريفات الأكثر إستشهاداً بها في الدراسات السابقة، حيث عرّف إدارة الأرباح على أنها "تدخل متعمّد في عملية إعداد التقارير المالية، لغايات تحقيق بعض المكاسب الخاصة". وعلى نفس الصعيد، عرّفتها دراسة (Healy and Wahlen, 1999) على أنها "استخدام للتقديرات الشخصية من قبل إدارة الشركة، وذلك عند إعداد التقارير المالية الخاصة بها والتي لا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي لها، وبالتالي تضليل مستخدمي هذه التقارير أو لإبرام تعاقدات مختلفة تعتمد على الأرقام المحاسبية الموجودة في التقارير".

كما عرّفها (Beneish, 2001) على أنها "ظاهرة تركّز على التحكم في التقارير المالية بناءً على دوافع انتهازية من قبل الإدارة لتضليل المستثمرين (opportunistic perspective) أو بدافع معلوماتي (Information Perspective). ومن التعريفات المهمة، ما ورد في دراسة (Alsharairi, 2012) حيث عرَّفت إدارة الأرباح، على أنها "ممارسات إدارية تقع ضمن نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتهدف إلى التأثير على البنود المعتمدة على المستحقات لإظهار الأرباح المعلن عنها بالزيادة أو بالنقصان، وذلك جراء دوافع اقتصادية أو للتأثير على مستخدمي التقارير المالية". كما عرَّفها (Rahman et al., 2013) على أنها "إستراتيجية تستخدمها الإدارة، للتلاعب المتعمد بأرباح الشركة بهدف إظهارها بصورة تتماشى مع أهداف وغايات محددة مسبقاً".

من خلال التعريفات السابقة لإدارة الأرباح والتي تمَّ اختيارها على فترات متباعدة منذ بداية ظهور ظاهرة إدارة الأرباح وحتى وقتنا الحاضر، يلاحظ أن جميع التعريفات السابقة، تدل على أن الغاية من إدارة الأرباح، تتمثل بالتحكم بأرباح الشركة لتحقيق غايات وأهداف محددة، وذلك باستخدام وسائل وطرق متعددة وبدوافع مختلفة أيضاً.

٢,١,٢ حوافز(دوافع) إدارة الأرباح:

بعد الرجوع إلى بعض الدراسات المتعلقة بالنظرية الإيجابية في المحاسبة، وكذلك الدراسات التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح، والحوافز

الكامنة من وراء ممارستها، (مثل دراسة: Healy and wahlen, 1999 ودراسة، Beneish, 2001)، يمكن تقسيم هذه الحوافز (الدوافع) إلى الأنواع التالية:

أ) حوافز السوق: وبناءً على هذا المصدر فإنه يتم إدارة الأرباح داخل الشركة من أجل أن تتناسب مع توقعات الأطراف والفئات الخارجية فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح المتوقعة، والأرباح المعلن عنها، سواءً للأعلى أو للأدنى، والتأثير على أسعار الأسهم وعوائد هذه الأسهم في السوق المالي.

ب) الحوافز التعاقدية: تعتبر المعلومات المالية والأرقام المحاسبية الأساس الذي يعتمد عليه في تنظيم التعاقدات بين الشركة والأطراف المختلفة، وهذا ما يولّد الحافز لدى الإدارة لكي تتحكم بهذه الأرقام المحاسبية من خلال إدارة الأرباح بهدف تعظيم منافعها من خلال المكافآت وخصوصاً المرتبطة بشكل مباشر بنتائج أعمال الشركة وكذلك للتقليل من قيود وتكاليف اتفاقيات عقود الدين.

ج) الحوافز التنظيمية: تتضح أهمية الحوافز التنظيمية كمحرّك لإدارة الأرباح، عندما تصبح الأرقام المحاسبية المتعلقة بالأرباح ذات تأثير على واضعي القوانين والتشريعات الحكومية، لذلك قد تعمد الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح للحد من تأثير هذه القوانين والتشريعات على الشركة والوفاء بمتطلباتها، ومن الأمثلة على هذا النوع، التشريعات الضريبية، وتنظيمات مكافحة الاحتكار، وتنظيمات الصناعة.

٣,١,٢ مقاييس إدارة الأرباح:

إن المتتبع للأدبيات السابقة التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح، يجد أن بعض الدراسات مثل دراسة (Mohanram, 2003) أشارت إلى وجود أسلوبين لقياس واكتشاف إدارة الأرباح، وهما:

١- التحليل المحاسبي (التحليل النوعي)
٢- تحليل المستحقات (التحليل الكمي)

أولاً: التحليل المحاسبي

يعتمد هذا الأسلوب على التحليل المحاسبي لواقع الشركة لتحديد واكتشاف إدارة الأرباح، وذلك من خلال صياغة إطار عام يحتوي على مجموعة من الخطوات وهي:

١- تحديد السياسات المحاسبية الرئيسة للشركة وقطاع الصناعة الذي تنتمي له.

٢- تقدير المرونة المحاسبية في الشركة وذلك عند اختيار سياساتها المحاسبية والتي تتشكل بالأساس من استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية المطبقة.

٣- تقييم الإستراتيجية المحاسبية للشركة والتي قد تعكس استخدام الإدارة للأرقام المحاسبية لتحقيق بعض المنافع الشخصية مثل الحصول على مكافآت مالية عالية.

٤- تقييم جودة الإفصاح لدى الشركة سواءً الإجباري أو الاختياري في التقارير المالية السنوية والمرحلية، والذي ينعكس إيجاباً على الشفافية في هذه التقارير وبالتالي تراجع احتمالية ممارسة إدارة الأرباح.

٥- تحديد مواقع الخطر المحتملة في الشركة من خلال مؤشرات محاسبية تنذر بهذا الخطر (Accounting Red-Flags)، مثل إجراء تغييرات محاسبية غير مبررة وخصوصاً عند تحقيق أداء سيئ في سنة ما، وزيادة حجم الذمم المدينة بنسب عالية مقارنة مع السنوات السابقة، واتساع الفجوة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية، وتغيير المدقق الخارجي باستمرار.

٦- إزالة التحريفات المحتملة التي لحقت بالأرقام المحاسبية نتيجة لإعادة تقييم بعض التقديرات المحاسبية (مثل تمديد العمر الإنتاجي لأحد الأصول الثابتة دون وجود مبرر ملائم)، وذلك من خلال احتساب هذه الأرقام بناءً على التقديرات السابقة للوصول إلى حجم الفروقات.

ثانياً: تحليل المستحقات

تنتج المستحقات بشكل أساسي من خلال التقديرات والأحكام التي تتبناها الإدارة والتغير في الظروف الاقتصادية للشركة (Kaplan's, 1985). وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة هنا، لا تكمن في المستحقات الطبيعية

المعدة بناءً على أحكام وتقديرات منطقية تحقق متطلبات المعايير المحاسبية والتشريعات والقوانين المطبقة، بل في المستحقات غير الطبيعية، أي المستحقات الاختيارية والتي تعتبر وسيلة مهمة قد تستخدمها الإدارة في عملية ممارسة إدارة الأرباح (Dechow et al., 1995).

وأشارت دراسة (McNichols, 2000)، إلى وجود أكثر من طريقة لقياس المستحقات الاختيارية كمياً والتي تعكس تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة، ومن أهمها طريقة المستحقات الكلية (Total Accruals)، وحسب هذه الطريقة، يجب التمييز بين المستحقات غير الاختيارية (الطبيعية) والتي تحدد اقتصادياً دون تدخل الإدارة، وتكون ناتجة عن النشاط التشغيلي للشركة كعمليات البيع والشراء النقدية، والمستحقات الاختيارية (غير الطبيعية) ، حيث تستخدم الإدارة المستحقات الاختيارية كمدخل يمكن من خلاله ممارسة إدارة الأرباح سواءً بالزيادة أو بالنقصان من خلال التحكم بالتقديرات المحاسبية واختيار السياسات المحاسبية التي تخدم أهدافها الخاصة. (Jones, 1991; Dechow et al., 1995).

ولغايات تقدير قيمة المستحقات الإختيارية، يجب أولاً احتساب مجموع المستحقات الكلية (الاختيارية وغير الإختيارية)، حيث أشارت الدراسات السابقة إلى وجود مدخلين يتم استخدامهما لتقدير قيمة المستحقات الكلية، يسمى الأول بمدخل الميزانية، وفي ظل هذا المدخل يتم استخراج المستحقات الكلية بالاعتماد على احتساب التغير في الأصول المتداولة في سنة معينة مطروحاً منها التغير في النقد والتغير في المطلوبات المتداولة و التغير في الديون قصيرة الأجل و مصاريف الإهتلاك وإطفاء الأصول غير الملموسة. واعتمدت العديد من الدراسات السابقة على هذا المدخل لاحتساب المستحقات الكلية (Dechow et al., 1995; Jones, 1991; Kotheri, et al., 2005).

ويسمى المدخل الثاني بمدخل التدفقات النقدية، وفي ظل هذا المدخل يتم استخراج المستحقات الكلية بالاعتماد على احتساب صافي الربح التشغيلي مطروحاً منه صافي التدفق النقدي من العمليات

التشغيلية. واستخدم هذا المدخل من قبل العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (Abed et al., 2012) و دراسة (ابو ريشة وآخرون، ٢٠١٥).

وبعد احتساب المستحقات الكلية في الخطوة الأولى، يتم بعد ذلك تقدير قيمة المستحقات الاختيارية باستخدام نماذج مختلفة، ومن النماذج الأكثر استخداماً في تقدير المستحقات الاختيارية، نموذج (Jones, 1991). ويعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المطوّرة لقياس المستحقات الاختيارية، لذلك اعتمدت عليه العديد من الدراسات السابقة عند عملية الفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، ويقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:

١- تتكون المستحقات الكلية من مستحقات طبيعية (مستحقات غير اختيارية)، ومستحقات غير طبيعية (مستحقات اختيارية).

٢- تمثل المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الناجمة عن النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة.

٣- تمثل المستحقات الاختيارية، ذلك الجزء غير المتوقع من المستحقات الناتجه من النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة والناجمة عن تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي.

ومن أهم الإضافات التي قدّمها هذا النموذج بالمقارنة مع النماذج التي سبقته، الخروج عن فرضية ثبات المستحقات غير الاختيارية عبر الزمن، حيث تمَّ تطوير نموذج انحدار خاص لتقدير هذه المستحقات خلال فترة التقدير، وذلك بعد ضبط تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة من خلال استخدام حجم الأصول الثابتة، والتغير في الإيرادات داخل نموذج التقدير. وتم تطوير نموذج (Jones, 1991) من قبل دراسة (Dechow et al., 1995) لتفادي الانتقاد الموجه لهذا النموذج والمتعلق باعتبار الإيرادات جزء من المستحقات غير الاختيارية، وذلك من خلال بناء الافتراض التالية:

١- إنّ كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة ناتجة من عملية إدارة الأرباح، لأنه من السهل على الإدارة التلاعب بعملية الاعتراف بالمبيعات على الحساب، مقارنة بالمبيعات النقدية.

٢- إدخال حجم التغير في الذمم المدينة بعد خصمها من حجم التغير في إيرادات الشركة على النموذج كعامل ضابط لمستوى المستحقات الطبيعية.

٣- التغير في العقارات والممتلكات والآلات يمثل ضابطاً لمستوى اهتلاك الأصول.

واتفقت العديد من الدراسات السابقة، على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أداء الشركة في الماضي عند قياس المستحقات الاختيارية، لذلك قامت بعض الدراسات بمحاولات لتطوير نماذج قياس للمستحقات الاختيارية تأخذ بالحسبان أداء الشركة (Dechow et al., 1998; Barth et al., 2001). وتعتبر دراسة (Kothari et al., 2005) من أهم الدراسات التي تناولت هذا الجانب بنوع من التفصيل، حيث تمّ قياس أداء الشركة باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) الذي تمّ إدخاله على نموذج جونز المعدل ١٩٩٥، وسيتم تناول هذا النموذج بالتفصيل في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة.

٢,٢ حجم مكتب التدقيق:

يعتبر حجم مكتب التدقيق من أهم خصائص مكتب التدقيق والتي لها تأثيرات متعددة سواءً على جودة خدمات التدقيق التي يؤديها المكتب، او على جودة التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدققة من قبل مكاتب التدقيق كبيرة الحجم، حيث أشارت دراسة (DeAngelo,1981) إلى أن مكاتب التدقيق الكبرى تتمتع بسمعة وجودة تدقيق عالية، لذلك تسعى باستمرار إلى المحافظة على سمعتها وتصنيفها من خلال جودة وكفاءة الخدمة التي تقدمها لعملائها، وهذا ما شكل مدخلاً متوقعاً لتحديد طبيعة العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح.

وأكدّت دراسة (Abbasiazadeh and Zamanpour, 2016) على أن مكاتب التدقيق الكبرى حريصة على تقديم خدمات تدقيق بجودة عالية للمحافظة على سمعتها، ومستواها المهني، ولتجنب المساءلة القانونية أمام المساهمين والأطراف ذات العلاقة، واعتمدت العديد من الدراسات السابقة لقياس حجم مكتب التدقيق على حجم ايرادات المكتب أو على عدد المدققين القانونيين العاملين داخل المكتب (العمري وآخرون، ٢٠٠٥)،

وبالنظر لطبيعة العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح، نجد أن معظم الدراسات السابقة توصلت إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح، ومن هذه الدراسات (أبو عجيلة، ٢٠٠٨) و(Zuo and Guan, 2014; Abbasiazadeh and Zamanpour, 2016).

٢,٣ فترة احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل:

يوجد العديد من الجوانب البحثية المتعلقة بفترة احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل والتي تناولتها الدراسات السابقة بنوع من التفصيل، ومن أهمها الأثار السلبية والإيجابية الناتجة عنها، والقوانين والتعليمات المنظمة لها، ومن الأثار السلبية المرتبطة بطول فترة احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل، تنامي مستوى العلاقة بين مكتب التدقيق وإدارة الشركة محل التدقيق مما يؤدي إلى التأثير سلباً على استقلالية المدقق الخارجي وعلى جودة التقارير المالية (Jackson et al., 2008)، وكذلك انخفاظ مستوى الشك المهني والموضوعية لعملية التدقيق مع ازدياد فترة الاحتفاظ بالعميل (Nagy, 2005).

وأشارت دراسة (Tran, 2016) إلى وجود آثار ايجابية مرتبطة بطول فترة احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل، كان من أهمها ازدياد معرفة وخبرة فريق التدقيق بصناعة العميل مما يسهل من تنفيذ عملية التدقيق بجودة عالية وضمان نجاحها، ونظراً للآثار السلبية السابقة، وجدت بعض الدول أنه من الضروري بمكان وضع قوانين وتعليمات تحدد المدة القانونية للاحتفاظ بالعملاء الجدد او القدامى المنوي تجديد تدقيق حساباتهم، ومنها دولة فرنسا التي أجبرت مكاتب التدقيق العاملة داخلها على عدم الاحتفاظ بالعملاء لمدة تزيد عن ست سنوات، وفي دول أخرى بلغت سنة واحدة للعملاء الجدد المدققة حسباتهم لأول مرة من قبل مكتب التدقيق مع السماح بالتجديد لهم بسنة أخرى فقط، أما في ألمانيا فلم تحدد الجهات الرسمية والمنطمة لمهنة تدقيق الحسابات أي مدة ملزمة للاحتفاظ بالعميل نظراً للآثار الإيجابية المرتبطة بها (Maijoor and Vanstraelen, 2006).

وبما يتعلق بالدولة المطبقة فيها دراستنا الحالية أي الأردن، نجد أنه لا يوجد قوانين وتعليمات تحدد فترة احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل، وإنما يوجد توصيات عديدة مقدمة من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين

الأردنيين للجهات الحكومية على ضرورة عدم احتفاظ مكتب التدقيق بالعميل لفترة تزيد عن أربع سنوات.

٣. الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

يحظى موضوع إدارة الأرباح والمقاس كمياً باستخدام المستحقات الاختيارية بمساحة كبيرة من البحث في الأدب المحاسبي، وخصوصا عند ربطه بعلاقة مع عوامل عديدة من داخل بيئة الشركة أو من خارجها، وسيتم عرض الدراسات السابقة حسب المحاور التالية:

١,٣ قياس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية:

تعتبر دراسة (DeAngelo, 1986) من أوائل الدراسات السابقة التي عملت على قياس إدارة الأرباح من خلال استخراج المستحقات الكلية أولاً، ليتم بعد ذلك الوصول إلى المستحقات الاختيارية للدلالة على ممارسة إدارة الأرباح، حيث تمَّ تطوير نموذج يمكن من خلاله الفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية وتطبيقه على عينة اشتملت على (٦٤) شركة أمريكية مساهمة مدرجة في السوق المالي خلال الفترة ما بين ١٩٧٣-١٩٨٢، وقد اقتصرت عينة الدراسة على الشركات التي أجرت عمليات استحواذ خلال تلك الفترة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أي مؤشرات تدل على اختيار مديرو الشركات لسياسات محاسبية معينة بهدف تخفيض أرباح شركاتهم في الفترة التي تسبق عملية الاستحواذ.

كما طوّرت دراسة (Jones, 1991) نموذج يمكن من خلاله الفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، حيث أصبح هذا النموذج لاحقاً من أهم النماذج المستخدمة في قياس المستحقات الاختيارية، وبعد تصميم نماذج الانحدار المناسبة وتطبيقها على عينة الدراسة والبالغة (٤٩) شركة، تمثل خمس صناعات في أمريكا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، توصلت الدراسة إلى أن الشركات المستفيدة من معونة الاستيراد تقوم بإدارة أرباحها أثناء فترة التحري وذلك من خلال التلاعب بالمستحقات الإختيارية. ونتيجة لبعض الانتقادات الموجهة لنموذج (Jones,

1991) جاءت بعض الدراسات مثل دراسة (Dechow et al., 1995) لتفادي مثل هذه الانتقادات من خلال إدخال التعديلات المذكورة سابقاً على هذا النموذج.

كما اتفقت العديد من الدراسات السابقة، على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أداء الشركة في الماضي عند قياس المستحقات الاختيارية، لذلك قامت بعض الدراسات بمحاولات لتطوير نماذج لقياس المستحقات الاختيارية تأخذ بالحسبان أداء الشركة، مثل دراسة (Dechow et al., 1998; Barth et al., 2001). وتعتبر دراسة (Kothari et al., 2005) من أهم الدراسات التي تناولت هذا الجانب بشيء من التفصيل، حيث تمّ قياس أداء الشركة باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) الذي تمّ إدخاله على نموذج جونز المعدل ١٩٩٥، وأظهرت النتائج قدرة أفضل لهذا النموذج في احتساب المستحقات الاختيارية بعد إدخال معدل العائد على الأصول عليه.

وتوالت الدراسات التي اعتمدت على النماذج السابقة في قياس المستحقات الاختيارية، حيث اختبرت دراسة (Abed et al., 2012) العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص الحاكمية المؤسسية لعينة من الشركات غير المالية (صناعية وخدمية) الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ وقد بلغ حجم عينة الدراسة (١٣٢) شركة، وتمَّ استخدام نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية وحجم مجلس الإدارة، وعدم وجود علاقة مع نسبة المديونية، وعدد الأعضاء المستقلين داخل المجلس، وحجم الشركة، وطبيعة القطاع.

وتناولت دراسة (أبو ريشة وآخرون، ٢٠١٥) على اختبار مدى ممارسة إدارة الأرباح بالاعتماد على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة ممثلة بالمستحقات الاختيارية، ودراسة العلاقة بينها وبين مجموعة من المؤشرات المالية الداخلية والخارجية وذلك في قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتوصلت الدراسة الى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية إلى استخدام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لتسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة

لممارسة إدارة الأرباح، وإلى وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) وكل من نصيب السهم من الأرباح الموزعة والقيمة السوقية للسهم إلى الدفترية والعائد على حقوق المساهمين وحجم الشركة، وعلاقة ارتباط سالبة (عكسية) مع التدفقات النقدية التشغيلية وعدد الأسهم المتداولة داخل السوق المالي.

وبناءً على النقاش السابق تمَّ تطوير الفرضية الأولى لهذه الدراسة والتي تنص على:

HO1: " لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ".

٢,٣ العلاقة بين إدارة الأرباح وحجم مكتب تدقيق الحسابات الخارجي:

يوجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حجم مكتب التدقيق و إدارة الأرباح، ومنها دراسة (أبو عجيلة، ٢٠٠٨) التي درست العلاقة بين جودة التدقيق و إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان واشتملت عينة الدراسة على (٤٥) شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠١- ٢٠٠٦ وتمَّ استخدام نموذج جونز المعدل لغايات قياس إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح في مختلف سنوات الدراسة، وأن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكل من خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، والتخصص في الصناعة التي تنتمي لها الشركة) على إدارة الأرباح.

كما تناولت دراسة (Becker et al., 1998) أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح، واشتملت عينة الدراسة على (١٠٣٧٩) شركة أمريكية تم تدقيقها من قبل مكاتب التدقيق الكبرى و(٢١٧٩) شركة تم تدقيقها من قبل مكاتب من غير الكبرى خلال عام ١٩٩٣ وتمَّ استخدام نموذج جونز لقياس إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم المستحقات

الاختيارية كان أكبر في الشركات التي تم تدقيقها من قبل مكاتب التدقيق من غير الكبرى، والعكس صحيح.

وبحثت دراسة (Zuo and Guan, 2014) العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وتخصصه وإدارة الأرباح، واشتملت عينة الدراسة على (٢٥٥٢) شركة صينية مدرجة في السوق المالي وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٨-٢٠١١، وبلغت نسبة الشركات التي تُدقَق من قبل مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى ٩٠٪ والباقي تُدَقق من قبل مكاتب التدقيق غير الأربعة الكبرى، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح وعدم وجود علاقة مع تخصص مكتب التدقيق.

واخيراً دراسة (Abbasiazadeh and Zamanpour, 2016) التي تناولت أثر حجم مكتب التدقيق على إدرة الأرباح، وذلك في ١١٦ شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من حجم مكتب التدقيق ونوع تقرير المدقق وإدارة الأرباح.

وبناءً على النقاش السابق تمَّ تطوير الفرضية الثانية والتي تنص على:

HO2:" لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح ".

٣,٣ العلاقة بين إدارة الأرباح وفترة الاحتفاظ بالعميل:

اختلفت نتائج الدراسات السابقة في طبيعة العلاقة بين طول فترة الاحتفاظ بالعميل من قبل مكتب التدقيق وممارسة إدارة الأرباح، وذلك نظراً لتعدد المقاييس المستخدمة لقياس إدارة الأرباح، ولذلك سيتم التركيز في هذا المحور على بعض الدراسات التي اختبرت العلاقة بين القيمة المطلقة للمستحقات وطول فترة الاحتفاظ بالعميل، حيث بحثت دراسة (Johnson et al., 2002) العلاقة بين طول فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة التقارير المالية لعينة من الشركات الامريكية المساهمة العامة. واعتمدت الدراسة على المستحقات الاختيارية لقياس جودة التقارير المالية من خلال نموذج Jones, 1991، وتوصلت إلى عدم وجود فروقات في مستوى

جودة التقارير المالية عندما تتراوح فترة الاحتفاظ بالعميل ما بين ٤-٨ سنوات أو إذا كانت الفترة أكبر من ٩ سنوات.

وتناولت دراسة (Myers et al., 2003) العلاقة بين فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة التقارير المالية لعينة من الشركات الأمريكية المساهمة العامة واعتمدت الدراسة على المستحقات الاختيارية لقياس جودة التقارير المالية من خلال نموذج Jones, 1991، وتوصلت بشكل عام إلى عدم وجود دليل يشير لتأثير فترة الاحتفاظ بالعميل على جودة التقارير المالية.

كما اختبرت دراسة (Chen et al., 2008) العلاقة بين المستحقات الاختيارية وطول فترة الاحتفاظ بالعميل في الشركات التايوانية المدرجة في البورصة، واستخدمت الدراسة نموذج Jones, 1991 لقياس حجم المستحقات الاختيارية ، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة بين طول فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة التقارير المالية والمعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية.

واخيراً دراسة (Nawaiseh, 2016) التي تناولت العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغة ١٣ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠، واعتمدت الدراسة على المستحقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، وجود علاقة ارتباط عكسية بين فترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح.

وبناءً على النقاش السابق تمَّ تطوير الفرضية الثالثة والتي تنص على:

HO3:" لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح ".

٤. منهجية الدراسة

تتناول منهجية الدراسة، منهج البحث العلمي المتبع في الدراسة، وفرضياتها ، ونموذجها ، والمجتمع والعينة، ومصادر جمع البيانات، واساليب تحليلها.

١,٤ منهج البحث:

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها، تمَّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاختبار العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح.

٢,٤ نموذج الدراسة:

بناءً على فرضيات الدراسة تمَّ تصميم نموذج الانحدار التالي، والذي يقيس العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح.

$$DACC=\alpha_0+\beta_1 BIG5_{i,t}+\beta_2 Tenure_{i,t}+\varepsilon$$

١. المتغير التابع:

: المستحقات الإختيارية بالقيمة المطلقة والمؤشر على إدارة الأرباح. $DACC$

ولقياس المستحقات الاختيارية تمَّ استخدام نموذج جونز المعدل بالأداء (Performance-(Matched Modified Jones model من خلال اتباع الخطوات التالية:

أ) قياس المستحقات الكلية، باستخدام طريقة التدفقات النقدية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$TACC_{i,t}=ONI_{i,t}-OCF_{i,t} \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث أن

$TACC_{i,t}$= المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

$ONI_{i,t}$ = صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t)

= صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t) $OCF_{i,t}$

ب) بناء نموذج الانحدار الذي يتم من خلاله تقدير معاملات النموذج، لاستخدامها لاحقا لغايات احتساب المستحقات غير الاختيارية

($NDACC_{i,t}$)، ويتكون هذا النموذج من المعادلة التالية التي ستطبق على مجموع الشركات المكونة لعينة الدراسة وفي كل سنة على حدة.

$$TACC_{i,t}/TA_{i,t-1} = \alpha_1(1/TA_{i,t-1}) + \alpha_2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}/TA_{i,t-1}) + \alpha_3(PPE_{i,t}/TA_{i,t-1}) + \alpha_4 ROA_{i,t-1} + \varepsilon \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

$TACC_{i,t}$= المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

$\Delta REV_{i,t}$= التغير في إيرادات الشركة (i) خلال الفترة (t)

$\Delta REC_{i,t}$= التغير في الذمم المدينة للشركة (i) خلال الفترة (t)

$PPE_{i,t}$= قيمة العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t)

$TA_{i,t-1}$= إجمالي الأصول للشركة (i) خلال الفترة (t−1)

$ROA_{i,t-1}$= العائد على الأصول للشركة (i) خلال الفترة (t−1)

ε: الخطأ العشوائي

ج) قياس المستحقات غير الاختيارية ($NDTACC_{i,t}$) لكل شركة من شركات العينة على حدة، ولكل سنة من سنوات الدراسة، وذلك من خلال النموذج التالي:

$$NDTACC_{i,t}/TA_{i,t-1} = \hat{a}_1(1/TA_{i,t-1}) + \hat{a}_2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}/TA_{i,t-1}) + \hat{a}_3(PPE_{i,t}/TA_{i,t-1}) + \hat{a}_4 ROA_{i,t-1} + \varepsilon \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

د) يتم احتساب المستحقات الاختيارية ($DACC_{i,t}$) لكل شركة، وذلك من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = \frac{TACC_{i,t}}{TA_{i,t-1}} - NDTACC_{i,t}/TA_{i,t-1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

٢. المتغيرات المستقلة:

وتتمثل المتغيرات المستقلة في العوامل التالية:

أ) حجم مكتب التدقيق $BIG5_{i,t}$:

تمَّ تمثيل هذا المتغير من خلال تقسيم مكاتب التدقيق التي تدقق حسابات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية إلى مجموعتين، تضم الأولى مكاتب التدقيق كبيرة الحجم وأعطيت رقم (٢) وتضم الثانية

المكاتب الأخرى وأعطيت (١)، وذلك استناداً إلى العديد من الدراسات السابقة المطبقة في البيئة الأردنية والتي اعتمدت على عدد المدققين الحاصلين على إجازة ممارسة مهنة التدقيق داخل المكتب، ومنها (العمري وآخرون، ٢٠٠٥ أبو عجيلة، ٢٠٠٨ والعدوان ٢٠٠٩) وبناءً على هذا التقسيم، ضمت المجموعة الأولى مكاتب التدقيق الخمسة الكبرى في الأردن Big5 (سابا، والعباسي، والمهنيون العرب، وأبو غزالة، والمحاسبون المتحدون/ ارنست ويونغ) وغير ذلك تم اعتبارها مكاتب صغيرة الحجم.

ب) فترة الاحتفاظ بالعميل $Tenure_{i,t}$:

تمَّ تمثيل هذا المتغير من خلا تصنيف مكاتب التدقيق من حيث فترة الاحتفاظ بالعميل، حيث صنفت المكاتب التي احتفظت بالعميل لمدة ثلاث سنوات وأكثر، على أنها الأكثر احتفاظا وأعطيت القيمة (٢)، كما أعطيت القيمة (١) للمكاتب التي احتفظت بالعميل لأقل من ثلاث سنوات، وهذا التصنيف يتماشى مع معظم الدراسات المطبقة في البيئة الأردنية، ومنها (العمري وآخرون، ٢٠٠٥ أبو عجيلة، ٢٠٠٨).

٣,٤ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ويبلغ عددها حسب دليل الشركات لعام ٢٠١٦ (٦٥ شركة)، وذلك حسب الموقع الإلكتروني لبورصة عمان، وقد شملت عينة الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان بعد استثناء الشركات التالية:

١-الشركات التي خضعت للتصفية أو الاندماج خلال فترة الدراسة.

٢-الشركات التي لم تنشر قوائمها المالية بشكل منتظم خلال فترة الدراسة.

وبناءً على ذلك، فإن حجم العينة النهائي الذي حقق الشروط السابقة قد تمثل في (٥٩) شركة تشكل ما نسبته (٩٠٪) من حجم المجتمع.

٤,٤ مصادر جمع البيانات:

تستند الدراسة في تجميع البيانات على نوعين من المصادر:

١- مصادر ثانوية: تعتمد على الدراسات السابقة والكتب والمراجع الأخرى.
٢- مصادر أولية: تعتمد على المصادر الرئيسية المستخلص منها بيانات الدراسة، وتشمل هذه المصادر:
أ) التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة المنشورة على موقع بورصة عمان خلال الفترة من عام ٢٠٠٩- ٢٠١٥.
ب) بيانات دليل الشركات المساهمة العامة، والنشرات الإحصائية الأخرى الصادرة عن بورصة عمان خلال الفترة من عام ٢٠٠٩- ٢٠١٥.

٤,٥ أساليب تحليل البيانات

تمَّ استخدم العديد من برامج التحليل المالي والإحصائي لغايات تجميع وتنظيم وتحليل بيانات الدراسة، حيث تمَّ استخدام برنامج Excel لتجميع وتنظيم البيانات، وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS) لغايات تقدير معالم نموذج قياس المستحقات الإختيارية وتطبيقه، وكذلك لتطبيق أهم الأساليب الإحصائية الوصفية للحصول على مقاييس كمية (مثل الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى وأعلى قيمة) تبين ملامح متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى إخضاع البيانات لاختبارات إحصائية أخرى للتأكد من صلاحيتها للتحليل، واستخراج المؤشرات الإحصائية اللازمة للحكم على ملاءمة النموذج المستخدم والقوة التفسيرية له، مثل توزيع فيشر F، ومعامل التحديد المعدل Adjusted R2، ومؤشرات أخرى مثل قيمة t المحسوبة التي تستخدم للحكم على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتالي إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة.

٥. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

١,٥ حجم مكتب التدقيق:

يبين الجدول رقم (١) التكرارات والنسب المئوية لمتغير حجم مكتب التدقيق خلال سنوات الدراسة ٢٠٠٩-٢٠١٥. يلاحظ من الجدول أدناه في عدم وجود تباين كبير خلال سنوات الدراسة لحجم مكاتب التدقيق التي قامت بتدقيق حسابات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٥، حيث كان أعلى تكرار للشركات المدققة من قبل المكاتب كبيرة الحجم في سنوات ٢٠٠٩، و٢٠١٠، وأقلها في عام ٢٠١٢، كما أن مكاتب التدقيق كبيرة الحجم كانت تستحوذ على العدد الاكبر من الشركات المدققة من قبلها وبنسبة تجاوزت ٥٠٪ خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١). التكرارات والنسب المئوية لمتغير حجم مكتب التدقيق.

السنة	الشركات المدققة من قبل مكاتب كبيرة الحجم	الشركات المدققة من قبل مكاتب صغيرة الحجم	المجموع

	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٢٠٠٩	٣٦	٪٦١	٢٣	٪٣٩	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٠	٣٤	٪٥٧,٥	٢٥	٪٤٢,٥	٥٩	٪١٠٠
٢٠١١	٣٣	٪٥٦	٢٦	٪٤٤	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٢	٣١	٪٥٢,٥	٢٨	٪٤٧,٥	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٣	٣٣	%٥٦	٢٦	٪٤٤	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٤	٣٢	٪٥٤	٢٧	٪٤٦	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٥	٣٢	٪٥٤	٢٧	٪٤٦%	٥٩	٪١٠٠

* الجدول من إعداد الباحثين

٢,٥ فترة الاحتفاظ بالعميل: يبين الجدول رقم (٢) التكرارات والنسب المئوية لمتغير فترة الاحتفاظ بالعميل خلال الفترة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٥.

جدول رقم (٢). التكرارات والنسب المئوية لمتغير فترة الاحتفاظ بالعميل.

السنة	الشركات المحتفظ بتدقيق حساباتها لثلاث سنوات وأكثر		الشركات المحتفظ بتدقيق حساباتها لأقل من ثلاث سنوات		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٢٠٠٩	٤٩	٪٨٣	١٠	٪١٧	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٠	٤٢	٪٧١	١٧	٪٢٩	٥٩	٪١٠٠
٢٠١١	٤٠	٪٦٧,٧	١٩	٪٣٢,٣	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٢	٤٢	٪٧١	١٧	٪٢٩	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٣	٤٢	٪٧١	١٧	٪٢٩	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٤	٤٢	٪٧١	١٧	٪٢٩	٥٩	٪١٠٠
٢٠١٥	٤٠	٪٦٧,٧	١٩	٪٣٢,٣	٥٩	٪١٠٠

* الجدول من اعداد الباحثين

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود تباين خلال سنوات الدراسة لمتغير فترة الاحتفاظ بالعميل، حيث كانت نسب فترة الاحتفاظ بالعميل أعلى في عام ٢٠٠٩ ومن ثمَّ بدأت تتناقص بشكل تدريجي حتى وصلت إلى أقل قيمة لها في عامي ٢٠١١ و٢٠١٥. كما أن معظم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تمَّ تدقيق حساباتها لأكثر من ثلاث سنوات من قبل نفس مكتب التدقيق.

٦. اختبار الفرضيات

بعد التحقق من صلاحية البيانات للتحليل، أصبح بالإمكان استخدام كافة الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة وكما يلي:

١- اختبار الفرضية الأولى

HO1:" لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ".

تهدف هذه الفرضية الى اختبار مدى ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح بمفهومها المطلق، حيث تمَّ احتساب المستحقات الإختيارية للشركات المكونة لعينة الدراسة في كل سنة من سنوات الدراسة على حده وبقيم تتراوح حدودها بين ٠≤ EM ≥٠ وتعتبر الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها الاختيارية أكبر من صفر أو أقل من صفر، بينما تعتبر غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها تساوي صفر، أي أنه كلما ابتعدت قيمة المستحقات عن الصفر سواءً للأعلى أو الأدنى، تزيد ممارسة إدارة الأرباح (Jones,1991).

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام الإحصاء الوصفي الممثل بالوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t) للمستحقات الاختيارية المطلقة خلال فترة الدراسة، وهذا يتماشى مع العديد من الدراسات التي اعتمدت على القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية عند قياس درجة ممارسة إدارة الأرباح بشكل عام، دون التمييز بين المستحقات الاختيارية الموجبة والسالبة لتسهيل عملية القياس، ومن هذه الدراسات، دراسة (Abed et al.,2012; Basiruddin, 2011).

جدول رقم (٣). نتائج اختبار الفرضية الأولى.

	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية Sig
المستحقات الاختيارية	٠,٠٧٥	٠,٠٦٨	٢٢,٢٣	٠,٠٠١

يظهر الجدول رقم (٣) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة (One–Sample t-test)، وقد وجد من خلال النتيجة الموضحة في الجدول السابق، أن الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية لكامل عينة الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٩ -٢٠١٥ يساوي ٠,٠٧٥ (بانحراف معياري ٠,٠٦٨)، وهو أكبر من صفر ويدل على أن الشركات المكونة لعينة الدراسة قامت بممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة ٢٢,٢٣، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ٥٪. وهذه النتيجة متقاربة جداً من نتائج الدراسات السابقة المطبقة في البيئة الأردنية وعلى قطاع الصناعة بالتحديد ولفترات زمنية قريبة من فترة الدراسة، ومن هذه الدراسات، دراسة (ابو ريشة وآخرون، ٢٠١٥) و (Al Fayoumi et al., 2010; Abed et al., 2012.).

٢– اختبار الفرضيات (الثانية والثالثة)

لإثبات أو نفي باقي فرضيات الدراسة ، لابدَّ أولاً من تطبيق نموذج الانحدار الذي يعكس العلاقة بين إدارة الأرباح (كعامل تابع) والمتغيرات المستقلة ، لمعرفة مدى ملاءمة وكفاءة النموذج المقترح، والجدول رقم (٤) يظهر نتائج تطبيق نموذج الانحدار.

جدول رقم (٤). نتائج اختبار نموذج الانحدار الذي يمثل الفرضيات (الثانية والثالثة).

Sig	T	Coefficient	المتغيرات
.001	-4.670	-.227	حجم مكتب التدقيق (Big5)
.092	1.600	.082	فترة الاحتفاظ بالعميل (Tenure)
F-Value	11.858	Critical Value 2.60	
Sig F=	0.0001		
		Adjusted R2	0.151
		Durbin-Watson	1.871

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنه تمّ استخدام توزيع فيشر (F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل ومدى ملاءمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ١١,٨٥٨ وهي أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى ثقة ٩٥٪ والتي تساوي ٢,٦٠ وبما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية (النموذج غير ملائم) وقبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة والتي مفادها أن نموذج الانحدار الأول يتمتع بقوة تفسيرية عالية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (Sig F 0001 =) وهي أقل من ٥٪ (مستوى المعنوية)، كما يتضح من نفس الجدول، أن قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) تساوي ٠,١٥١ مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته ٠,١٥١ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وهذه نتيجة جيدة، كما تمَّ استخدام اختبار (Durbin Watson) للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وتتراوح نتيجة هذا الاختبار بين (٠-٤)، وكلما كانت نتيجة هذا الاختبار قريبة من العدد (٢) كلما قلت حدة الارتباط الذاتي داخل نموذج الانحدار، وقد بلغت قيمة اختبار (D-W) المحسوبة ١,٨٧١ وهي تقع بين الحدين الأدنى والأعلى، وتقترب من قيمتها المثلى، وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في نماذج الدراسة.

بعد اختبار ملاءمة النموذج وقوته التفسيرية، يمكن الآن اختبار الفرضيات وكما يلي:

يظهر الجدول رقم (٤) نتائج اختبار الفرضية الثانية (HO2: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح)، حيث بلغت قيمة t المحسوبة لمتغير حجم مكتب التدقيق ٤,٦٧٠-، وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة ١,٦٤- عند مستوى ثقة ٩٥٪، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط مهمة إحصائياً بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير والتي تساوي ٠,٠٠١ وهي أقل من ٥٪، كما تبين أن اتجاه العلاقة بينهما كان سالباً، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح، وهذا يشير إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي يتم تدقيق حساباتها من قبل مكاتب تدقيق كبيرة الحجم، كانت أقل ممارسة لإدارة الأرباح والعكس صحيح، ويُعزى ذلك إلى أن مكاتب التدقيق الكبيرة تسعى باستمرار إلى المحافظة على سمعتها وتصنيفها من خلال جودة وكفاءة الخدمة التي تقدمها لعملائها (De Anglo,1981)، مما ينعكس بالتالي على الحد من ممارسة إدارة الأرباح داخل الشركات التي يتم تدقيق حساباتها من قبل هذه المكاتب، وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة المطبقة على البيئة الأردنية، مثل دراسة (أبو عجيلة، ٢٠٠٨ والعدوان، ٢٠٠٩)، ودراسات أخرى مطبقة في بيئات مختلفة مثل دراسة (Krishnan,2003).

وعند اختبار الفرضية الثالثة (HO3: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح)، تبين أن قيمة t المحسوبة لمتغير فترة الاحتفاظ بالعميل تساوي ١,٦٠٠ وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة ١,٦٤ عند مستوى دلالة ٩٥٪، مما يعني قبول الفرضية العدمية، أي أنه لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا العامل والبالغة ٠,٠٩٢ وهي أكبر من ٥٪، وهذا يعني أن طول فترة الاحتفاظ بالعميل والتي تمتد في هذه الدراسة من ثلاث سنوات وأكثر لا تحد من ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين فترة الاحتفاظ بالعميل والقيمة المطلقة

للمستحقات الاختيارية، مثل دراسة (Johnson et al., 2002; Myers et al., 2003; Chen et al., 2008).

٧. النتائج والتوصيات

١,٧ النتائج:

فيما يلي تلخيص لنتائج الدراسة التي تمَّ التوصل إليها:

١- استخدمت الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المستحقات الاختيارية بهدف ممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥.

٢- وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح، وهذا يعني أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي تمَّ تدقيق حساباتها من قبل مكاتب كبيرة الحجم، كانت أقل ممارسة لإدارة الأرباح والعكس صحيح.

٣- عدم جود علاقة ارتباط بين فترة الاحتفاظ بالعميل وإدارة الأرباح.

٢,٧ التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة التي تم التوصل لها، توصي الدراسة بما يلي:

١- ضرورة العمل من قبل الجهات الحكومية (مثل هيئة الأوراق المالية الأردنية)على وضع وتطوير قوانين وتعليمات أكثر تحفظاً وبما يتماشى مع متطلبات معايير التقرير المالي الدولية، للحد من درجة ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

٢- نظراً لوجود علاقة عكسية مهمة إحصائياً بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح، فإن الدراسة توصي بضرورة العمل من قبل مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في الأردن وخصوصاً صغيرة الحجم منها على زيادة درجة العناية المهنية والتأكيد بهدف الحد من درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مما

ينكس بالتالي على دقة وصحة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية السنوية المنشورة لهذه الشركات.

٣- إجراء دراسات وأبحاث مستقبلية على غرار هذه الدراسة تشمل باقي قطاعات سوق عمان المالي.

٤-إجراء دراسات وأبحاث مستقبلية على غرار هذه الدراسة تعتمد على مقاييس اخرى لقياس إدارة الأرباح، وربطها بعلاقة مع المتغيرات المستخدمة بدراستنا الحالية وأي عوامل أخرى تتناسب وطبيعة البحث.

٨. قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبوعجيلة، عماد (٢٠٠٨). **أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح": دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان.** أطروحة دكتوراه غير منشورة ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان الأردن.

أبو ريشة، خالد، محمد حميدات ومحمد العيسى (٢٠١٥). **العوامل المؤثرة على تسويات الإستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة.** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عدد ٣، مجلد ١١، ص ٧٢٧- ٧٤٣.

العدوان، بكر (٢٠٠٩). **العلاقة بين المستحقات الإختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح، وبين نوع تقرير مدقق الحسابات.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

العمري، احمد، وميشيل سويدان ومحمد حميدات (٢٠٠٥). **تقييم جودة تدقيق الحسابات في الأردن والعوامل المحددة لها.** مجلة المنارة – جامعة ال البيت، عدد ١١، مجلد ٢، ص:261-297 .

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

Abbasiazadeh, Laleh., and Zamanpour, Alireza (2016). "Investigation the Effect of Audit Size on Earnings Management in Tehran stock exchange".

International Journal of Humanities and Cultural Studies. Issue 2016, PP:2188-2192.

Abdul Rauf, F. H., Johari, N. H., Buniamin, S and Abd Rahman, N. R. (2012). "The Impact of Company and Board Characteristics on Earnings Management: Evidence from Malaysia". ***Global Review of Accounting and Finance*.** Vol. 3, No. 2, PP: 114 – 127.

Abed, S., Al-Attar, A. and Suwaidan, M. (2012). "Corporate Governance and Earning Management": Jordanian Evidence. ***International Business Research***. Vol. 5, No.1, PP: 216 -225.

Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B., and Alexander, D. (2010). "Ownership Structure and Earning Management in Emerging Markets": The case of Jordan. ***International Research Journal of finance and Economics***. Issue 38, PP: 28-47.

Alsharairi, Malek A. (2012)**.** "Pre-merger Earnings Management: Sarbanes Oxley, Leverage and Non-cash Acquisition Premia". ***Unpublished PHD Theses***, Durhan University, UK.

Barth, M., Cram, D., and Nelson, K. (2001). "Accruals and the Prediction of Future Cash Flows. **The Accounting Review**. Vol. 76, No. 1, PP: 27-58.

Basiruddin, R. (2011). "The Relationship between Governance Practices Audit Quality and Earning Management": UK Evidence. ***Unpublished PHD Theses***, Durhan University, UK.

Bernstein, L, A., and Wild, J. (1998). **Financial Statement Analysis: Theory, Application, and Interpretation**, Sixth Edition, McGraw-Hill, U. S.A.

Beneish, M. D. (2001). "Earnings management": A perspective. ***Managerial Finance.*** Vol. 27, No.12, PP: 3-17.

Chen, C., Lin, C., and Lin, Y. (2008). "Audit Partner Tenure, Audit Firm Tenure, and Discretionary Accruals: Does Long Auditor Tenure Impair Earnings Quality? ".***Contemporary Accounting Research*.** Vol. 25, No.2 , PP: 415-445

De Angelo, L. (1981). "Auditor Size and Audit Quality". **Journal of Accounting and Economics**. Vol. 3, pp. 183-199.

DeAngelo, L. (1986). **"**Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders. **The Accounting Review**. Vol. 61, No, 3, PP: 400-420.

Dechow, P.M, Sloan, R.G., and Sweeney, A.P. (1995). "Detecting Earnings Management". ***The Accounting Review***. Vol. 70, No. 2, PP: 193-225.

Fields, T., Lys, T., and Vincent, L. (2001). "Empirical Research on Accounting Choice". ***Journal of Accounting and Economics,*** Vol. 31, No.2, PP: 255-307.

Frankel, R.M., Johnson, M.F., and Nelson, K.K. (2002). "The Relation between Auditors Fees for None Audits Services and Earnings Management". **The Accounting Review.** Vol. 77, PP: 71-105.

Healy, P., and Wahlen, J. (1999). "A review of the Earnings Management literature and its Implications for Standard Setting". ***Accounting Horizons***. Vol. 13, No.14, PP: 365-383.

Jaggi, B., and Tsui, J. (2007). "Insider Trading, Earnings Management and Corporate Governance": Empirical Evidence Based on Hong Kong Firms**. Journal of International Financial Management and Accounting**, Vol.18.No.3. PP: 92-222.

Jackson, A. B., Moldrich, M., and Roebuck, P. (2008). "Mandatory Audit Firm Rotation and Audit Quality". **Managerial Auditing Journal**, Vol.23.No.5. PP: 420-437.

Jiraporn, P., Miller, G., Yoon, S., and Kim, Y. (2008). "Is Earnings Management Opportunistic or Beneficial? An agency theory perspective". ***International Review of Financial Analysis***. Vol.17, PP: 622–634.

Johnson, V. E., Khurana, I. K. and Reynolds, J. K. (2002). "Audit-firm Tenure and the Quality of Financial Reports". **Contemporary Accounting Research.** Vol.19, No.4, PP: 637- 660.

Joosten, C. (2012). "Real Earning Management and Accrual Based Earning Management as Substitutes. **Unpublished Master Thesis**, Tilbrg University, Netherlands.

Jones, J. (1991). **"**Earnings Management During Import Relief Investigations**"**. ***Journal of Accounting Research***. Vol. 29, No. 2, PP: 193-228.

Kaplan, R. S. (1985). "Evidence on the Effect of Bonus Schemes on Accounting Procedure and Accrual Decisions", **Journal of Accounting and Economics**. Vol. 7, No. 1-3, PP. 109-113.

Kothari, S.P., Leone, A.J., and Wasley, C.E. (2005). "Performance Matched Discretionary Accruals". ***Journal of Accounting and Economics***. Vol. 39, PP. 163-197.

Krishnan, G.V. (2003). "Dose Big 6 Auditor Industry Expertise Constrains Earning Management?" **Accounting Horizons**, Supplement 2003. PP: 1-16.

Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P.D. (2003). "Earnings Management and Investor Protection: An International Comparison". **Journal of Financial Economics**. Vol. 69, pp: 505-527.

Maijoor, S. J., and Vanstraelen, A. (2006). "Earnings Management within Europe: the Effects of Member State Audit Environment, Audit Firm Quality and International Capital Markets". **Accounting and Business Research**. Vol. 36. No. 1. PP: 33-52.

McNichols, M. (2000). "Research design issues in earnings management studies". **Journal of Accounting and Public Policy. Vol.** 19, PP: 313–345.

Mohanram's, P. (2003). "How to Manage Earnings Management". **Accounting World. Institute of Chartered Financial Analysts of India.** PP: 1-11.

Myers, J. N., Myers, L. A. and Omer, T. C. (2003). "Exploring the Term of the Auditor-Client Relationship and the Quality of Earnings: A Case for

Mandatory Auditor Rotation?" **The Accounting Review**. Vol. 78, No.3, PP: 779-799.

Nagy, A. L. (2005). Mandatory Audit Firm Turnover, Financial Reporting Quality, and Client Bargaining Power: The Case of Arthur Andersen. **Accounting Horizons**, Vol. 19, No. 2, PP: 51-68.

Nawaiseh, M. E. (2016). "Impact of External Audit Quality on Earnings Management by Banking Firms: Evidence from Jordan". **British Journal of Applied Science & Technology**, Vol. 12, No. 2, PP: 1-14.

Rahman, M., Moniruzzaman, M., and Sharif, J. (2013). "Techniques, Motives and Controls of Earnings Management. **International Journal of Information Technology and Business Management**. Vol. 11, No.1, PP: 22-34.

Schipper, K. (1989). "Commentary on Earnings Management". ***Accounting Horizons***. Vol. 3, No. 4, PP: 91-102.

Sukeecheep, S., Yarram, S., and Al Farooque, O. (2013). "Earnings Management and Board Characteristics in Thai Listed Companies". **International Conference on Business, Economics, and Accounting**, Bangkok – Thailand.

Tran, Khang. (2016). "Audit Firm Rotation and Audit Firm Tenure, Improvement or Deterioration of the Financial Reporting Quality for Dutch Listed Firms" ***Unpublished Master Theses***, Radboud University Nijmegen.

Watts, R.L., and Zimmerman, J.L. (1990). "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective". **The Accounting Review**. Vol. 65, No. 1, PP: 131-156.

ثالثاً: مصادر أخرى:

الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.
الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية الأردنية.

The Impact of Audit firm Size and Auditor Tenure in the Reduction of Earnings Management (An Empirical Study on Industrial Corporations listed on Amman Stock Exchange)

Laith Akram Muflih AL-Qudah[1], Mohammed Mahmoud Ahmad Humeedat[2] and Yusuf Ali Khlaf Al-Hroot[3]

1 Amman University College for Financial & Administrative Sciences, Al-Balqa Applied University, Jordan

2 Amman University College for Financial & Administrative Sciences, Al-Balqa Applied University, Jordan

3 Faculty of Administrative and Financial Sciences, Philadelphia University, Jordan

Abstract. This study aims to test the impact of external auditor size and auditor tenure in the reduction of earnings management in the Jordanian Industrial corporations listed in Amman Stock Exchange during the period 2009 – 2015. In order to realize the study objectives, a sample of 59 industrial companies was chosen which represents 90% of overall community; also the study relied on the absolute value of the discretionary accruals, which have been extracted from the use of Performance-Matched Modifies Jones model.

After testing the hypotheses statistically, The study finds that the presence of statistically significant indications to practice of Earnings Management by Jordanian Industrial corporations, also the study find that auditor size tends to reduce the practice of earnings management due to the existence of a negative relation between them, In addition, the study did not find a relation btween auditor tenure and earnings management. The study recommends the need to work by the official authorities in Jordan to develop more conservative laws and regulations in line with the requirements of the International Financial Reporting Standards, to reduce the practice of earning management

Key words: Audit firm Size, Auditor Tenure, Discretionary Accruals, Earnings Management.